کتاب الملّه

إعداد: محسن مهدی* **ابونصر محمدالفارابي**

اشاره

کتاب «الملّه» از مجموعه آثار ابونصر فارابی است که ترجمه آن در شماره ششم فصلنامه علوم سیاسی چاپ شده و مورد استقبال اندیشمندان و محققان فرهیخته قرار گرفته‌است. از این رو با تقاضای خوانندگان گرامی، متن عربی آن تقدیم می‌گردد. آنچه بر اهمیت این کتاب می‌افزاید چارچوب نظری برای مکتب سیاسی اسلام و طرح بحث زعامت سیاسی فقیه می‌باشد. در واقع این کتاب مبنای نظری دیگر مباحث سیاسی فارابی از جمله «آراء اهل مدینه فاضله»، «سیاست مدنیه»، «فصول مدنی» و «احصاء العلوم» می‌باشد.

* استاذ الدراسات العربيّة و الإسلامية بجامعة شيكاغو.

(١)الملّة هي آراء و أفعال مقدَّرة مقيَّدة بشرائط يرسمها للجمع رئيسهم الأوّل. يلتمس أن ينال باستعمالهم لها غرضاً له فيهم أو بهم محدوداً. و الجمع ربّما كان عشيرة و ربّما كان مدينة أو صقعاً، و ربّما كان أمّة عظيمة، و ربّما كان أمماً كثيرة. و الرئيس (الأوّل) إن كان فاضلاً و كانت رئاسته فاضلة في الحقيقة، فإنّه إنّما يلتمس بما يرسم من ذلك أن ينال هو و كلّ مَن تحت رئاسته السعادة القصوى التي هي في الحقيقة سعادة، و تكون تلك الملّة (ملّة) فاضلة. و إن كانت رئاسته جاهليّة، فإنّه إنّما يلتمس بما يرسمه من ذلك أن ينال هو بهم خيراً إمّا من الخيرات الجاهليّة ـ إمّا الخير الضروريّ الذي هو الصحّة و السلامة و إمّا يسار و إمّا لذّة و إمّا كرامة و جلالة و إمّا غلبة – ويفوز هو بذلك الخير و يسعد به دونهم، و يجعل مَن تحت رئاسته آلات يستعملهم في أن يصل بهم إلى غرضه و يستديمه. و إمّا أن يلتمس بذلك أن ينال ذلك الخير (هم) دونه، أو هو و هم جميعاً ـ و هذان هما أفضل رؤساء الجاهليّة. و إن كانت رئاسته تلك رئاسة ضلالة – بأن يظنّ هو بنفسه الفضيلة و الحكمة و يظنّ به و يعتقد فيه ذلك مَن تحت رئاسته من غير أن يكون كذلك – كان الذي يلتمس بذلك أن ينال هو و مَن تحت رئاسته شيئاً يُظَنّ به السعادة القصوى من غير أن تكون لها حقيقةٍ. و إن كانت (رئاسته) رئاسة تمويه من حيث يتعمّد ذلك و مَن تحت رئاسته لايشعرون بذلك، فإنّ أهل رئاسته يعتقدون فيه و يظنّون به الفضيلة و الحكمة، و يكون ملتمسَه بما يرسمه إمّا في الظاهر فأن ينال هو و هم السعادة القصوى و إمّا في الباطن فأن ينال بهم أحد الخيرات الجاهليّة. فإنّ الرئيس الأوّل الفاضل إنّما تكون مهنته ملكيّة مقرونة بوحي من الله إليه. و إنّما يقدّر الأفعال و الآراء التي في الملّة الفاضلة (بالوحي)، و ذلك بأحد وجهين أو بكليهما: أحدهما أن توحى إليه هذه كلّها مقدَّرة. و الثاني أن يقدّرها هو بالقوّة التي استفادها (هو) عن الوحي و الموحي تعالى حتّى تكشّفت له بها الشرائط التي بها يقدّر الآراء و الأفعال الفاضلة، أو يكون بعضها بالوجه الأوّل و بعضها بالوجه الثاني، و قد تبيّن، في العلم النظريّ كيف يكون وحي الله تعالى إلى الإنسان الذي يوحى إليه و كيف تحصل في الإنسان القوّة عن الوحي و الموحي.

(٢) و [ان] الآراء التي في الملّة الفاضلة منها آراء في أشياء نظريّة و آراء في أشياء

إراديّة. فالنظريّة ما يوصف الله تعالى به، ثمّ ما يوصف به الروحانيّون و مراتبهم في أنفسهم و منازلهم من الله تعالى و ما فعل كلّ واحد منهم، ثمّ كون العالم و ما يوصف به العالم و أجزاؤه و مراتب أجزائه. و كيف حدثت الأجسام الأوّل و أنّ من الأوّل أجساماً هي أصول سائر الأجسام [ثمّ](التي) تحدث أوّلاً و تبطل، و كيف حدثت سائر الأجسام عن التي هي من الأجسام أصول، و مراتب هذه، و كيف ارتباط الأشياء التي يحويها العالم بعضها ببعض و انتظامها، و أنّ كلّ ما يجري فيها عدل لاجور فيه، و كيف نسبة كلّ واحد منها إلى الله تعالى و إلى الروحانيّين، ثمّ كون الإنسان و حصول النفس فيه، و العقل و مرتبته من العالم و منزلته من الله و من الروحانيّين، ثمّ أن توصف النبوّة ما هي، و الوحي كيف هو و كيف يكون، ثمّ، ما يوصف به الموت والحياة الاخرة، والسعادة التي يصير إليها الأفاضل و الأبرار والشقاء الذي يصير إليه الأراذل و الفجّار في الحياة الاخرة. والضرب الثاني ما يوصف به الأنبياء والملوك الأفاضل و الرؤساء الأبرار و أئمة الهدى والحقّ الذين توالوا في الزمان السالف، واقتصاص ما اشتركوا فيه والذي اختصّ به كل واحد من أفعال الخير، و ما آلت إليه أنفسهم وأنفس مَن انقاد لهم واقتدى بهم من المدن والأمم في الاخرة، و ما يوصف به الملوك الأراذل والرؤساء الفجّار المتسلّطون من أهل الجاهليّة وأئمّة الضلال الذين كانوا في الزمان السالف، واقتصاص ما اشتركوا فيه و ما اختصّ به كلّ واحد من أفعال الشرّ، و ما آلت إليه أنفسهم و أنفس مَن انقاد لهم واقتدى بهم من المدن والأمم في الاخرة، و ما يوصف به مَن في الزمان الحاضر من الملوك الأفاضل و الأبرار وأئمّة الحقّ، و ذِكْر ما شاركوا فيه مَن تقدّمهم و ما اختصّ به هؤلاء من أفعال الخير؛ و ما يوصف به الرؤساء الفجّار و أئمّة الضلال وأهل الجاهليّة الذين في الزمان الحاضر، واقتصاص ما شاركوا فيه مَن تقدّم و ما اختصّوا به من أفعال الشرّ و ما تؤول إليه أنفسهم في الاخرة. و ينبغي أن تكون الصفات التي توصف بها الأشياء التي تشتمل عليها آراء الملّة صفات تخيّل إلى المدنيّين جميع ما في المدينة من الملوك والرؤساء والخدم و مراتبهم و ارتباط بعضهم ببعض و انقياد بعضهم لبعض و جميع ما يُرسَم لهم ليكون ما يوصف لهم من تلك مثالات يقتفونها في مراتبهم وأفعالهم. فهذه هي الآراء التي في الملّة.

(٣) و أمّا الأفعال فأوّلها الأفعال والأقاويل التي يُعظَّم اللّه بها و يُمجَّد، ثمّ التي يُعظَّم بها الروحانيّون و الملائكة، ثمّ التي يُعظَّم بها الأنبياء والملوك الأفاضل والرؤساء الأبرار وأئمة الهدى الذين كانوا فيما سلف، ثم التي يُخسَّس بها الملوك الأراذل و رؤساء الفجّار وأئمة الضلال ممّن سلف و تُقبَّح به أمورهم. (ثمّ) التي يُعظَّم بها مَن في‌الزمان من الملوك الأفاضل والرؤساء الأبرار وأئمة الهدى و يُخسَّس مَن في‌الزمان من أضدادهم. ثمّ من بعد هذا كلّه تقدير الأفعال التي بها تكون معاملات أهل المدن، إمّا فيما ينبغي أن يعمله الإنسان بنفسه و إمّا فيما ينبغي أن يعامل به غيره، وتعريف العدل في‌شيء شيء‌من هذه الأفعال.

فهذه جملة ما تشتمل عليه الملّة الفاضلة.

(٤) والملّة والدين يكاد يكونان اسمين مترادفين، وكذلك الشريعة والسنّة. فإنّ هذين إنّما يدلاّن و يقعان عند الأكثر على الأفعال المقدَّرة من جزأي الملّة. و قد يمكن أن تسمّى الآراء المقدَّرة أيضاً شريعة، فيكون الشريعة والملّة والدين أسماء مترادفة. فإنّ الملّة تلتئم من جزئين: من تحديد آراء و تقدير أفعال. فالضرب الأوّل من الآراء المحدودة في‌الملّة ضربان: إمّا رأى عُبّر عنه باسمه الخاصّ به الذي‌جرت العادة بأن يكون دالاً على ذاته. وإمّا رأى عُبّر عنه باسم مثاله المحاكي له. فالآراء المقدَّرة التي في‌الملّة الفاضلة إمّا حقّ وإمّا مثال الحقّ. والحقّ بالجملة ما تيقّن به الإنسان إمّا بنفسه بعلم أوّل وإمّا ببرهان. وكلّ ملّة لم يكن الضرب الأوّل من الآراء التي فيها يشمل على ما يمكن أن يتيقّن به الإنسان لا من ذاته ولا ببرهان، ولا كان فيه مثال لشيء يمكن أن يتيقّن به بأحد هذين الوجهين، فتلك ملّة ضلالة.

(٥) فالملّة الفاضلة شبيهة بالفلسفة. و كما أنّ الفلسفة منها نظريّة ومنها عمليّة، فالنظريّة الفكريّة هي التي إذا علمها الإنسان لم يمكنه أن يعملها، والعمليّة هي التي إذا علمها الإنسان أمكنه أن يعملها، (كذلك الملّة). و العمليّة في الملّة هي التي كلياتها في الفلسفة العمليّة. و ذلك أنّ التي في الملّة من العمليّة هي تلك الكلّيّات مقدَّرة بشرائط قُيّدت بها، فالمقيَّد بشرائط هو أخص ممّا أطلق بلاشرائط، مثل قولنا «الإنسان الكاتب» هو أخص من قولنا «الإنسان». فإذن الشرائع الفاضلة كلّها تحت الكلّيّات في الفلسفة

العمليّة. و الآراء النظريّة التي في الملّة براهينها في الفلسفة النظريّة، و تؤخذ في الملّة بلابراهين. فإذن الجزءان اللذان منهما تلتئم الملّة هما تحت الفلسفة، لأنّ الشيء إنّما يقال إنّه جزء لعلم أو إنّه تحت علم بأحد وجهين: إمّا أن تكون براهين ماأُخذ فيه بلا براهين هي في ذلك العلم (أ) و إذا كان العلم الذي يشتمل على الكلّيّات هو الذي يعطي أسباب الجزئيّات التي تحته. فالجزء العمليّ من الفلسفة إذن هو الذي يعطي أسباب الشرائط التي يُقدَّر بها الأفعال لأجل أيّ شيء شُرطت و أيّ غرض قُصد أن يُنال بتلك الشرائط. و إذا كان علم الشيء هو العلم البرهانيّ، فهذا الجزء من الفلسفة هو الذي يعطي إذن برهان الأفعال المقدَّرة التي في الملّة الفاضلة. و قد كان الجزء النظريّ من الفلسفة هو الذي يعطي براهين الجزء النظريّ من الملّة فإذن الفلسفة هي التي تعطي براهين ما تحتوي عليه الملّة الفاضلة. فإذن المهنة الملكيّة التي عنها تلتئم الملّة الفاضلة هي تحت الفلسفة.

(٦) و إذا كان الجدل يعطي الظنّ القويّ فيما تعطي فيه البراهين اليقين أو في كثير منها، و (كانت الخطابة تقنع) في كثير مما ليس شأنه أن يبرهَن و لا أيضاً ممّا ينظر فيه الجدل، و كانت الملّة الفاضلة ليست إنّما هي للفلاسفة أو لمن منزلته أن يفهم ما يخاطَب به على طريق الفلسفة فقط، بل أكثر مَن يُعلَّم آراء الملّة و يُلقنها و يؤخذ بأفعالها ليست تلك منزلته ـ و ذلك إمّا بالطبع و إمّا لأنّه مشغول عنه ـ و كانوا أولئك ليس ممّن لايفهم المشهورات أو المقنعات، صار الجدل و الخطابة لذلك السبب عظيمي الغناء في أن تصحَّح بهما آراء الملّة عند المدنيين و تُنصر بهما و يد(افع) عن(ها) و تمكّن في نفوسهم و في أن تُنصر بهما تلك الآراء إذا ورد مَن يروم مغالطة أهلها بالقول و تضليلهم و معاندتها.

(٧) و الرئيس الأوّل قد يلحقه و يعرض له أن لايقدّر الأفعال كلّها و يستوفيها فيقدّر أكثرها، و (قد) يلحقه في بعض ما يقدّره أن لايستوفي شرائطها كلّها بل يمكن أن تبقى أفعال كثيرة ممّا سبيلها أن تُقَدَّر فلايقدّرها لأسباب تعرض: إمّا لأنّ المنيّة تخترمه و تعاجله قبل أن يأتى على جميعها و إمّا لأشغال (ضروريّة) تعوقه من حروب و غيرها و إمّا لأنّه لايقدّر الأفعال إلاّ عند حادث حادث و (عارض عارض) ممّا يشاهده (هو) أو (ممّا) يُسأل عنه. (فيقدّر) حينئذ و يشرّع و (يسنّ) ماينبغي أن يُعمل في ذاك النوع من الحوادث. فلاتعرض كلّ العوارض في زمانه و لافي البلد

الذي‌هو فيه، فتبقى أشياء كثيرة ممّا يجوز أن يعرض في‌غير زمانه أو في‌غير بلده يُحتاج فيها إلى (فعل محدود) مقدَّر (في‌ذلك الشيء العارض) فلايكون (هو) شرّع فيها شياً أو يعمد إلى ما يظنّ أو يعلم أنّها من الأفعال أصول تمكّن غيره أن يستخرج عنها الباقية فيشرّع فيها كيف وكم ينبغي أن تُعَمل و يترك الباقية عِلْماً منه أنّه يمكن أن‌يستخرجها غيره إذا (قصد قصده و) احتذي‌حذوه، أو يري‌أن يبتدىء في‌أن يشرّع و يقدّر الأفعال التي هي أعظم قوّة و أكثر نفعاً و أشدّ غنى (و جدوي) في‌أن تلتئم بها المدينة و ترتبط و ينتظم أمرها، فيشرّع في‌تلك وحدها و يترك الباقية إمّا لوقت فراغه لها أو لأنّ غيره (يمكنه أن) يستخرجها، إمّا في‌زمانه و إمّا بعده، إذا احتذي‌حذوه.

(٨) فإذا خلفه بعد وفاته من هو مثله في‌جميع الأحوال كان الذي‌يخلفه هو الذي‌يقدّر ما لم‌يقدّره الأوّل، و ليس هذا فقط، بل و (له أيضاً) أن يغيّر كثيراً ممّا شرّعه الأوّل، فيقدّره غير ذلك التقدير إذا علم أنّ ذلك هو الأصلح في‌زمانه، لالأنّ الأوّل أخطأ، لكنّ الأوّل قدّره بما هو الأصلح في‌زمانه، و قدّر هذا بما هو الأصلح بعد زمان الأوّل، و يكون ذلك ممّا لو شاهده الأوّل لغيرّه أيضاً و كذلك إذا خلف الثاني ثالث مثل الثاني في‌جميع أحواله، و الثالث رابع، فإنّ للتالي أن يقدّر من تلقاء نفسه ما لايجده مقدَّراً، و له أن يغيّر ما قدّره مَن قبله، لأنّ الذي‌قبله لو بقى لغيّر أيضاً ذلك الذي (غيّره الذي) بعده.

(٩) و أمّا إذا مضى واحد من هؤلاء الأئمة الأبرار الذين هم الملوك في‌الحقيقة و لم‌يخلفه من هو مثله في‌جميع الأحوال احتيج في‌كلّ ما يعمل في‌المدن التي تحت رئاسة مَن تقدّم إلى أن يحتذي‌في‌التقدير حذو مَن تقدّم و لايخالف و لايغيّر بل يُبقى كلّ ما قدّره المتقدّم على حاله، و ينظر إلى كل ما يحتاج إلى تقدير ممّا لم‌يصرّح به مَن تقدّم فيستنبط و يستخرج عن الأشياء التي صرّح الأوّل بتقديرها، فيضطرّ حينئذٍ إلى صناعة الفقه، و هي التي يقتدر الإنسان بها على أن يستخرج و يستنبط صحة تقدير شيء شيء ممّا لم‌يصرّح واضع الشريعة بتحديده عن الأشياء التي صرّح (فيها) بالتقدير، و تصحيح ذلك بحسب غرض واضع الشريعة بالملّة (بأسرها) (التي شرّعها) في‌الأمّة التي لهم شُرّعت. و ليس يمكن هذا التصحيح أو يكون صحيح الاعتقاد لآراء تلك الملّة فاضلاً بالفضائل التي هي في‌تلك الملّة فضائل.فمن كان هكذا فهو فقيه.

(١٠) و إذا كان التقدير (في) شيئين – في الآراء و (في) الأفعال – لزم أن تكون صناعة الفقه جزئين: جزءاً في الآراء و جزءاً في الأفعال. فالفقيه في الأفعال يلزمه أن يكون قد استوفى علم كلّ ما صرّح واضع الشريعة بتحديده من الأفعال. و التصريح ربّما كان بقول و ربّما كان بفعل يفعله واضع الشريعة، فيقوم فعله ذلك مقام قوله في ذلك الشيء أنّه ينبغي أن يُفعَل فيه كذا و كذا و أن يكون مع ذلك عارفاً بالشرائع. التي إنّما شرّعها الأوّل بحسب وقت مّا ثمّ أبدل مكانها غيرها و استدامها ليحتذي في زمانه حذو الأخيرة لا الأولى. و يكون أيضاً عارفاً باللغة التي بها كانت مخاطبة الرئيس الأوّل، و عادات أهل زمانه في استعمالهم لغتهم، و ما كان منها يُستعمَل في الدلالة على الشيء بجهة الاستعارة له و هو في الحقيقة اسم غيره، لئلاّ يظنّ بالشيء الذي استُعير له اسم شيء آخر (أنّه عند) ما لفظ به أراد ذلك الشيء الآخر، أو يظنّ أنّ هذا هو ذاك و يكون له مع ذلك جودة فطنة للمعنى الذي أُريد بالاسم المشترك في الموضع الذي استُعمل فيه ذلك الاسم، و كذلك متى كان الاشتراك (في القول) و يكون له جودة فطنة أيضا للذي يُستعمَل على الإطلاق و مقصد القائل أخصّ منه، و الذي يُستعمَل في ظاهر القول على التخصيص و مقصد القائل أعمّ منه، و الذي يُستعمَل على التخصيص أو على العموم أو على الإطلاق و مقصد القائل هو ما يدلّ ذلك عليه في الظاهر. و يكون له معرفة بالمشهور من الأمور و الذي هو في العادة. و يكون له مع ذلك قوّة على أخذ التشابه و التباين في الأشياء، و قوّة على اللازم للشيء من غير اللازم – و ذلك يكون بجودة الفطرة و بالدربة الصناعيّة – و يصل إلى ألفاظ واضع الشريعة في جميع ما شرّعه بقول، و إلى أفعاله فيما شرّعه بأن فعله و لم ينطق به إمّا بالمشاهدة و السماع منه إن كان في زمانه و صَحِبه و إمّا بالأخبار عنه – و الأخبار عنه إمّا مشهورة و إمّا مقنعة، و كلّ واحدة من هذه إمّا مكتوبة و إمّا غير مكتوبة. و الفقيه في الآراء المقدَّرة في الملّة ينبغي أن يكون قد علم ما علمه الفقيه في الأعمال. فالفقه في الأشياء العمليّة من الملّة إذن إنّما يشتمل على أشياء هي جزئيّات الكلّيّات التي يحتوي عليها المدني، فهو إذن جزء من أجزاء العلم المدنيّ و تحت الفلسفة العمليّة. و الفقه في الأشياء العلميّة من الملّة مشتمل إمّا على جزئيّات الكلّيّات التي تحتوي عليها الفلسفة النظريّة و إمّا على (ما هي) مثالات الأشياء تحت الفلسفة النظرية، فهو إذن جزء من الفلسفة النظريّة و

تحتها (و العلم النظريّ الأصل).

(١١) و العلم المدنيّ يفحص أوّلاً عن السعادة. و يعرّف أنّ السعادة ضربان: سعادة يُظَنّ بها أنّها سعادة من غير أن يكون كذلك، و سعادة هي في الحقيقة سعادة و هي التي تطلب لذاتها و لاتُطلَب في وقت من الأوقات ليُنال بها غيرها، و سائر الأشياء الأخر إنّما تُطلَب لتُنال هذه، فإذا نِيلت كفّ الطلب. و هذه ليست تكون في هذه الحياة بل في الحياة الآخرة التي (تكون) بعد هذه، و هي تسمّى السعادة القصوى. و (أمّا) التي يُظَنّ بها أنّها سعادة و ليست كذلك فهي مثل الثروة و اللذّات أو الكرامة و أن يُعظَّم الإنسان أو غير ذلك من التي تُطلَب و تُقتني في هذه الحياة من التي يسميّها الجمهور خيرات.

(١٢) ثمّ يفحص عن الأفعال و السير و الأخلاق و الشيم و الملكات الإراديّة حتّى يستوفيها كلّها و يأتي عليها.

(١٣) ثمّ يبيّن أنّ هذه ليس يمكن أن توجَد جميعاً في إنسان واحد. (و لا أن يستعملها إنسان واحد)، بل إنّما يمكن أن تُستعمَل و تظهر بالفعل بأن تتوزّع في جماعة. و يبيّن أنّها إذا توزّعت في جماعة، فليس يمكن [أن يقوم] مَن يُفوَّض إليه نوع من هذه أن يقوم بذلك و لا أن يستعمله دون أن يعاونه آخر بالنوع الذي فوّض إليه القيام به، و لا أيضاً ذلك يمكنه أن يقوم بما فُوّض إليه دون أن يعاونه ثالث بالنوع الذي فوّض إليه القيام به. و أنّه لايمتنع مع ذلك أن [لا]يوجد فيهم من لايمكنه القيام بفعله الذي فُوّض إليه دون أن تعاونه جماعة كلّ واحد منهم بالنوع الذي فُوّض إليه القيام به: مثال ذلك أنّ الذي يفوَّض إليه القيام بأمر الفلاحة لايتمّ فعله دون أن يعاونه النجّار بأن يعدّ له خشبة الكراب و يعدّ له الحدّاد حديدة الكراب و يعدّ له البقّار بقر الفَدان. فيبيّن أنّ الأفعال و الملكات الإراديّة ليس يمكن أن يُبلَغ بها الغرض دون أن تتوزّع أنواعها في جماعة عظيمة إمّا واحد واحد منها على واحد واحد من الجماعة أو واحد واحد على طائفة طائفة من الجماعة. حتّى يكون تعاون طوائف الجماعة بالأفعال و الملكات التي فيها على تكميل الغرض بجملة الجماعة كتعاون أعضاء الإنسان بالقوىٰ التي فيها علىٰ تكميل الفرض بجملة البدن، و أنّه يلزم لذلك أن يكون الجماعة متجاورين في مسكن [بالتجاور] (واحد). و يحصى أصناف الجماعات المتجاورة في مسكن واحد، و أنّ منها جماعة مدنيّة و منها جماعة أميّة و غير ذلك.

(١٤) ثمّ يميّز السير و الأخلاق و الملكات التي إذا استُعملت في المدن أو الأمم عمرت بها مساكنهم ونال بها أهلها الخيرات في هذه الحياة الدنيا و السعادة القصوي في الحياة الأخرى، و يفردها عن التي ليست كذلك، و أنّ التي تُنال بها السعادة القصوي من الأفعال و السير و الأخلاق و الشيم و الملكات الإراديّة هي الفاضلة وحدها و هي الخيرات وحدها و هي الجميلة في الحقيقة. و ما عداها من الأفعال و الملكات فهي المظنون بها (أنّها) خيرات أو فضائل أو جميلة من غير أن تكون كذلك، بل هي في الحقيقة شرور.

(١٤آ) و يبيّن أنّ التي شأنها أن توزَّع في المدينة أو في المدن أو في أمّة أو في أمم لتُستعمَل استعمالاً مشتركاً إنّما يتأتّى ذلك برئاسة تمكّن تلك الأفعال و الملكات في المدينة أو في الأمة و تجتهد في أن تحفظها عليهم حتّى لاتزول عنهم و لاتبيد، و أنّ الرئاسة التي بها تمكّن فيها تلك السير و الملكات و تحفظها عليهم ليس يمكن أن تكون إلاّ بمهنة وصناعة و ملكة و قوّة تكون عنها الأفعال التي بها تمكّن فيهم و تحفظ عليهم. و هذه المهنة هي مهنة الملك و المهنة الملكيّة أو ما شاء الإنسان أن يسميّها بدل اسم الملك. و السياسة هي فعل هذه المهنة و ذلك أن تفعل الأفعال التي بها تُمكَّن تلك السير و تلك الملكات في المدينة و الأمّة و تُحفَظ عليهم. و إنّما تلتئم هذه المهنة بمعرفة جميع الأفعال التي بها يتأتّى التمكين أوّلاً و الحفظ بعد ذلك. و أنّ الرئاسة التي بها تمكّن في المدينة (أو) (في) الأمّة السير و الملكات التي تنال بها السعادة القصوي و تحفظها عليهم هي الرئاسة الفاضلة. و المهنة الملكيّة التي بها تكون هذه الرئاسة هي المهنة الملكيّة الفاضلة. و السياسة الكائنة عن هذه المهنة هي السياسة الفاضلة. (و المدينة) و لأمّة المنقادة لهذه السياسة هي المدينة الفاضلة و الأمّة الفاضلة. و الإنسان الذي هو جزء من هذه المدينة أو الأمّة هو الإنسان الفاضل. و الرئاسة و المهنة الملكيّة و السياسة التي ليس يقصد بها أن ينال السعادة القصوي التي هي السعادة في الحقيقة بل كان يقصد بها أن يحصّل خيراً من الخيرات التي في هذه الحياة الدنيا خاصّة ـ و هي التي يظنّها الجمهور خيرات ـ فإنّها ليست فاضلة، بل تسمّى رئاسة جاهليّة و سياسة جاهليّة و مهنة جاهليّة، بل لاتسمّى مُلْكاً لأنّ المُلْك عند القدماء ما كان بمهنة ملكيّة فاضلة. و المدينة أو الأمّة المنقادة لما تمكّن فيها الرئاسة الجاهليّة من الأفعال و الملكات، تسمّى المدينة أو الأمة

الجاهليّة، و الإنسان الذي‌هو جزء من هذه المدينة (يسمّى) إنسان جاهليّ. و تنقسم هذه الرئاسة و المدن و الأمم أقساماً كثيرة. و يسمّى كلّ واحد منها باسم غرضها الذي‌تقصده من الخيرات المظنونة: إمّا اللذّات و إمّا الكرامات و إمّا اليسار و إمّا غير ذلک. ولايمتنع أن يكون مَن هو جزء (من) المدينة الفاضلة ساكناً بإرادته أو بلا إرادته في‌مدينة جاهليّة. و يكون ذلك الإنسان في‌تلك المدينة جزءاً غريباً منها كما لو اتّفق أن يكون حيوان (مّا) رجله مثلاً رجل حيوان (من نوع) آخر (دونه). وكذلك حال مَن هو جزء مدينة جاهليّة متى سكن في‌مدينة فاضلة، (لايكون كحيوان مّا رأسه مثلاً رأس حيوان من نوع آخر أشرف منه). و لهذا احتاج الأفاضل الذين دُفعوا إلى سكنى المدن الجاهليّة لعدم المدينة الفاضلة إلى الهجرة إلى المدينة الفاضلة إذا اتّفق وجودها في‌وقت مّا.

(١۴ ب) و أن الرئاسة الفاضلة ضربان: رئاسة أُولى و رئاسة تابعة للأولى. فالرئاسة الأولى هي التي تمكّن في‌المدينة أو الأمّة السير و الملكات الفاضلة أوّلاً من غير أن تكون تلك في‌هم قبل ذلك و تنقلهم مع ذلك عن السير الجاهليّة إلى السير الفاضلة. فالذي‌يقوم بهذه الرئاسة هو الرئيس الأوّل. و الرئاسة التابعة للأولى هي التي تقتفي في‌أفعالها حذو الرئاسة الأولى و القائم بهذه الرئاسة يسمّى رئيس السنّة و ملك السنّة و رئاسته هي الرئاسة السنّيّة. و المهنة الملكيّة الفاضلة الأولى تلتئم بمعرفة جميع الأفعال التي بها يتأتى تمكين السير و الملكات الفاضلةفي‌المدن و الأمم. و حفظها عليهم و حياطتها و إحرازها عن أن يداخلها شيء من السير الجاهليّة، فإنّ تلك كلّها أمراض تعرض للمدن الفاضلة ـ على مثال ما عليه مهنة الطبّ، فإنّها إنّما تلتئم بمعرفة جميع الأفعال التي تمكّن الصحّة في‌الإنسان و تحفظها عليه و تحوطها من أن يعرض لها شيء من الأمراض.

(١۴ ج) و الطبيب فبيّن أنّه ينبغي أن يعرف أنّ الأضداد ينبغي أن تقاوَم بالأضداد، و يعرف أيضاً أنّ الحرارة تقاوَم بالبرودة، و يعرف أيضاً أنّ الحُمّى الصفراويّة ينبغي أن تقاوَم بماء الشعير، أو بماء التمرالهنديّ. و هذه الثلاثة بعضها أعمّ من بعض: فأعمّها أنّ الأضداد ينبغي أن تقاوَم بالأضداد، و أخصّها أنّ الحمّى الصفراويّة ينبغي أن تقاوَم بماء الشعير، و قولنا «إنّ الحرارة تقاوَم بالبرودة» متوسّط بين الأعمّ و الأخصّ. غير أنّ الطبيب لمّا كان لمّا عالج إنّما يعالج أبدان الأشخاص و

الآحاد، مثل بدن زيد و بدن عمرو. صار لايجتزىء في علاج حمّى زيد الصفراويّة بما عرفه من أنّ الأضداد تقاوَم بالأضداد. و لا أنّ الحمّى الصفراويّة ينبغي أن تقاوَم بماء الشعير، دون أن يعلم في حمّى زيد هذا علماً أخصّ من تلك الأشياء التي عرفها من صناعته: فيفحص هل حمّاه هذه الصفراويّة ينبغي أن تقاوَم بماء الشعير (من) قِبَل امتلاء في بدنه من أشياء بارادة رطبة، أو أنّ ماء الشعير يصحّح الخلط فلايتركه أن ينضج، و أشباه هذه. و إن كان ينبغي أن يُسقى ماء الشعير فليس يجتزىء بأن يكون عرف ذاك معرفة مطلقة دون أن يعرف كم مقدار ما ينبغي أن يُسقى منه في كثرته و كيف ينبغي أن يكون قوام ما يُسقاه منه في الثخن و الرقّة و في أيّ وقت من أوقات النهار ينبغي أن يُسقى و في أيّ حال من أحوال زيد هذا المحموم ينبغي أن يُسقى. فيكون قد قدّر ذلك في كمّيته و كيفيّته و في زمانه. و ليس يمكنه أن يقدّر دون أن يشاهد العليل ليكون تقدير ذلك بحسب ما يشاهد من حال هذا العليل الذي هو زيد. و بيّن أنّ تقديره هذا ليس يمكن أن يكون استفاده من كتب الطبّ التي تعلّمها و ارتاض بها و لابقدرته على معرفة الكلّيّات و الأشياء العامّة التي هي مثبتّة في كتب الطبّ، بل بقوّة أخري تحدث بمزاولة أعمال الطبّ في واحد واحد من آحاد الأبدان و بطول مشاهدته لأحوال المرضى و التجربة التي تحصل له في طول الزمان عن معاناته العلاج و توليّه ذلك في شخص شخص فإذن الطبيب الكامل إنّما تتمّ له مهنته حتّى يتأتّى بها الأفعال الكائنة عن تلك المهنة بقوّتين اثنتين: إحداهما بالقدرة على معرفة الكلّيّات التي هي أجزاء صناعته على الإطلاق و باستيفائها حتّى لايشذّ عنه شيء ثمّ بالقوّة التي تحدث له عن طول أفعال صناعته في شخص شخص.

(١٤ د) وكذلك حال المهنة الملكيّة الأولى. فإنّها تشتمل أوّلاً على أشياء كلّيّة. و ليس يجتزىء في أن يفعل أفعالها تلك بأن يكون قد استوعب معرفة الأشياء الكلّيّة و بقدرته عليها دون أن يكون معه قوّة أخري استفادها عن طول التجربة و المشاهدة يقدر بها على تقدير الأفعال في كمّيّتها و كيفيّتها و أزمانها و سائر ما يمكن أن تُقدَّر بها الأفعال و يشترط فيها شرائط إمّا بحسب مدينة مدينة أو أمّة أمّة أو واحد واحد. أو بحسب حال يحدث و بحسب عارض في وقت وقت، إذ كانت أفعال المهنة الملكيّة إنّما هي في المدن الجزئية: أعنى هذه المدينة و تلك المدينة أو هذه الأمة و تلك الأمّة أو هذا الإنسان و ذلك الإنسان. و القوّة التي يقتدر بها الإنسان على استنباط

الشرائط التي يقدّر بها الأفعال بحسب ما يشاهد في جمع جمع أو مدينة مدينة أو طائفة طائفة أو واحد واحد، و بحسب عارض عارض في مدينة أو أمّة أو في واحد يسمّها القدماء التعقّل. و هذه القوّة ليست تحصل بمعرفة كلّيّات الصناعة واستيفائها كلّها لكن بطول التجربة في الأشخاص.

(١٥)و العلم المدنيّ الذي هو جزء من الفلسفة يقتصر فيما يفحص عنه من الأفعال و السير و الملكات الإراديّة و سائر ما يفحص عنه على الكلّيّات و إعطاء رسومها، و يعرّف أيضاً الرسوم في تقديرها في الجزئيّات كيف و بأيّ شيء و بكم شيء ينبغي أن تُقدَّر، و يتركها غير مقدَّرة بالفعل، لأنّ التقدير بالفعل لقوّة أخرى غير الفلسفة، و عسى أن تكون الأحوال و العوارض التي بحسبها يكون التقدير بلانهاية و غير محاط بها. و هذا العلم جزءان: جزء يشتمل على تعريف السعادة و ما هي السعادة في الحقيقة و ما هي المظنون بها أنّها سعادة و على إحصاء الأفعال و السير و الأخلاق و الشيم و الملكات و الإراديّة الكلّية التي شأنها أن تكون في المدن و الأمم، و يميّز الفاضل منها من غير الفاضل. و جزء يشتمل على تعريف الأفعال التي بها تُمكَّن الأفعال و الملكات الفاضلة و تُرتّب في أهل المدن و الأفعال التي بها يُحفَظ عليهم ما مُكّن فيهم.

(١٦)ثمّ يحصي أصناف المهن الملكيّة غير الفاضلة و [الرئاسات] كم هي. و يعطي رسوم الأفعال التي تفعلها كلّ واحدة من تلك المهن الملكيّة حتّى يُنال بها غرضها من أهل المدن التي تحت رئاستها. و يبيّن أنّ تلك الأفعال و السير و الملكات التي هي غير فاضلة هي أمراض المدن الفاضلة، و سيرها و سياساتها أمراض المهنة الملكيّة الفاضلة. و أمّا الأفعال و السير و الملكات التي في المدن غير الفاضلة فهي أمراض المدن الفاضلة.

(١٧)ثم [لا]يحصي كم الأسباب و الجهات التي من قِبَلها لايؤمَن في الأكثر أن تستحيل الرئاسات الفاضلة و (سير) المدن الفاضلة إلى السير و الملكات غير الفاضلة، و كيف تكون استحالاتها إلى غير الفاضلة. و يحصي و يعرّف الأفعال التي بها تُضبَط المدن و السياسات الفاضلة حتّى لاتفسد ولاتستحيل إلى غير الفاضلة، و الأشياء التي بها يمكن إذا استحالت و مرضت أن تُرَدَّ إلى صحّتها.

(١٨) ثم يبيّن أنّ المهنة الملكيّة الفاضلة الأولى لايمكن أن تكون أفعالها عنها

على التمام إلاّ بمعرفة كلّيات هذه الصناعة بأن تُقرَن إليها الفلسفة النظريّة و بأن ينضاف إليها التعقّل ـ و هو القوّة الحاصلة عن التجربة الكائنة بطول مزاولة أفعال الصناعة في آحاد المدن و الأمم و آحاد جمع جمع، و تلك هي القدرة على جودة استنباط الشرائط التي تُقدَّر بها الأفعال و السير و الملكات بحسب جمع جمع أو مدينة مدينة أو أمّة أمّة، إمّا بحسب وقت مّا قصير أو بحسب وقت مّا طويل محدود أو بحسب الزمان إن أمكن. و تقديرها أيضاً بحسب حال حال يحدث و عارض عارض يعرض في المدينة أو في الأمّة أو في الجمع ـ و أنّ هذه هي التي تلتئم بها (المهنة) الملكيّة الفاضلة الأولى. و أمّا التابعة لها التي رئاستّها سنّيّة فليس تحتاج إلى الفلسفة بالطبع. و (يبيّن) أنّ الأجود و الأفضل في المدن و الأمم الفاضلة أن يكون ملوكها و رؤساؤها الذين يتوالون في الأزمان على شرائط الرئيس الأوّل. و يعرّف كيف ينبغي أن يُعمَل حتّى يكون ملوكها الذين يتوالون على أحوال من الفضيلة واحدة بأعيانها، و أيّ شرائط يُتفقَّد في أولاد ملوك المدينة حتّى إن وُجدت في واحد منهم أمل فيه أن يصير ملكاً على مثل حال الرئيس الأول. و يبيّن مع ذلك كيف ينبغي أن يربّى و كيف ينشأ و بماذا يؤدّب حتّى يصير ملكاً على التمام. و يبيّن مع ذلك أنّ الملوك الذين رئاساتهم جاهليّة ليس يحتاجون إلى كلّيّات هذه الصناعة و لاإلى الفلسفة، بل يمكن كلّ واحد منهم أن يصير إلى غرضه في المدينة بالقوّة التجربيّة التي تحصل له في جنس الأفعال التي ينال بها مقصوده و يصل بها إلى غرضه من الخيرات المظنونة متى اتّفقت له جودة قريحة خبيثة [فان] قويّة للتأتّي لاستنباط ما يحتاج إليه هو في تقدير الأفعال التي يفعلها هو و في تقدير الأفعال التي يستعمل فيها أهل المدينة؛ و تكون مهنته التي هو بها ملك ملتئمة عن أشياء حصلت بالتجربة، إمّا بتجربته هو أو بتجربة غيره من المشاركين له في مقصده ممّن مقصده من الملوك مقصده هو، فاقتفاه فيها أو تأدّب بها، و جمع إليها ما جرّ به هو ـ و عن أمور استنبطها هو بخبث قريحته و دهائه عن الأصول التي حصلت له بالتجربة.

(١٩) ثم يعرّف بعد ذلك مراتب الأشياء التي في العالم و بالجملة مراتب الموجودات. فيبتدىء من الأشياء التي هي أشد تأخّراً من أجزاء العالم، و هي التي ليست لها رئاسة على شيء أصلاً و إنّما تصدر عنها من الأفعال التي تخدم بها فقط لا الأفعال التي ترؤس بها. و يرتقى منها إلى الأشياء التي ترؤس هذه بلا توسّط و هي

أقرب الأشياء التي ترؤس هذه. و يعرّف مراتبها من الرئاسة أيّ مراتب هي و كم مقدار رئاستها، و أنّها بعد ليست تامّة الرئاسة، و أنّ الهيئات و القوى الطبيعيّة التي لها ليست كافية في أن تكون لها من أجلها رئاسات بأنفسها حتّى تستغنى عن أن ترؤسها غيرها.

بل يلزم ضرورة أن تكون هناك رئاسات فوقها تدبّرها. فيرتقى منها إلى أقرب الأشياء التي ترؤس هذه، و يعرّف مراتبها في الرئاسة، أيّ مراتب هي، و كم مقدار رئاستها، و أنّها بعد ليست تامة الرئاسة، و أنّ الهيئات و القوى الطبيعيّة التي لها ليست كافيّة في أن تكون لها من أجلها رئاسات بأنفسها حتّى تستغنى عن أن ترؤسها غيرها، بل يلزم ضرورة أن تكون هناك رئاسات فوقها تدبّرها. فيرتقى منها إلى أقرب الأشياء التي ترؤس هذه، و يعرّف مراتبها في الرئاسة أيّ مراتب هي، و كم مقادير رئاساتها، و أنّها أيضاً ليست تامّة إلاّ أنّها أتمّ من رئاسات ما دونها، و يعرّف أيضاً أنّ قواها و هيئاتها الطبيعيّة ليست بعد كافية في أن تكون رئاساتها بأنفسها حتّى لايكون لها رئيس أصلاً، بل يلزم ضرورة أن تكون فوقها رئاسات أُخَر تدبّرها. فيرتقى أيضاً إلى أقرب الأشياء التي ترؤس هذه أيضاً، و يعرّف من أمرها ما عرّف من تلك الأول. فلايزال يرتقى هكذا من أشياء في مراتب سفلى إلى أشياء في مراتب عليا أتمّ رئاسة من التي دونها. و هكذا يرتقى من الأكمل إلى الأكمل فالأكمل من الموجودات، و يعرّف أنّه كلّما يرتقى إلى مرتبة (أعلى) و إلى موجود أكمل في نفسه و أكمل رئاسة يلزم أن يكون عدد ما فيها من الموجودات أقلّ وأن يكون كلّ واحد من الموجوادت التي فيها أزيد وحدة في نفسه و أنقص كثرة. و يبيّن مع ذلك [ان] الكثرة في الشيء و الوحدة التي به. و لايزال يرتقى على كمال هذا النظام من رتبة إلى رتبة رئاسة أكمل منها إلى أن ينتهى إلى رتبة لايمكن أن يكون فيها إلاّ موجود واحد ـ واحد في العدد و واحد من كلّ وجوه الوحدة ـ ولايمكن أيضاً أن تكون فوقها رئاسة بل يكون الرئيس الذي في تلك الرتبة يدبّر كلّ ما دونه و لايمكن أن يدبّره آخر أصلاً و يرؤس كلّ ما دونه؛ و أنّه لايمكن أن يكون فيه نقص و لابوجه من الوجوه أصلاً، و لايمكن أن يكون كمال أتمّ من كماله و لا وجود أفضل من وجوده، و أنّ كلّ ما دونه ففيه بوجه من الوجوه نقص، و أنّ أقرب المراتب إليه أكمل المراتب التي دون رتبته.

(٢٠) ثمّ لايزال كلّما انحطّ كانت الموجودات في كلّ رتبة أزيد كثرة و أنقص كمالاً

إلى أن ينتهى إلى آخر الموجودات و هي التـي أفـعالها أفـعال خـدمة، و أنّ هـذه المتأخّرة لاشيء أشدّ تأخّراً منها في الوجود و لايمكن أن تكون أفعالها أفعال رئاسة أصلاً. و أنّ ذلك الأوّل الواحد الأقدم الذي لاشيء يمكن أن يكون أشدّ تقدّماً منه لايمكن أن يكون فعله فعل خدمة أصلاً، و أنّ كلّ واحد من المتوسّطات التي هي في المراتب التي دون الرئيس الأوّل أفعالها فيما دونها أفعال رئاسة تخدم بها الرئيس الأوّل. و يعرّف مع ذلك ائتلافها و ارتباط بعضها ببعض و انتظامها و انتظام أفعالها و تعاضدها حتّى تكون على كثرتها كشيء واحد عن قوّة تدبير ذلك الواحد لها و نفاذه في جميعها على قدر مرتبته و بحسب ما يلزم أن يكون عليه مَن هو في تلك الرتبة من الوجود على مقدار استئهاله الطبيعيّ الذي له و ما يلزم أن يُفوَّض إليه من الأعمال التي يخدم بها أو يرؤس بها أو بجميع الأمرين.

(٢١)(ثمّ يأخذ نظائر هذه في القوى النفسانيّة الإنسانيّة).

(٢٢)ثمّ يأخذ نظائر هذه في أعضاء بدن الإنسان.

(٢٣)ثمّ يأخذ نظائر هذه أيضاً في المدينة الفاضلة و يجعل منزلة الملك و الرئيس الإوّل فيما منزلة الإله الذي هو المدبّر الأوّل للموجودات و للعالم و أصناف ما فيه.

(٢٤)ثمّ لايزال يُنزل المراتب فيها إلى أن يـنتهي مـن أقسـام أهـل المـدينة إلى الطوائف التي أفعالهم أفعال لايمكن أن يرؤسوا بها بل يـخدموا فـقط، و مـلكاتهم الإراديّة التي لهم ملكات لايمكن أن يُرأس بها بل أن يُخدمَ فقط، و أنّ الطوائف التي في المراتب المتوسّطة أفعالها أفعال ترؤس بها ما دونها و تخدم بها مَن فوقها، و أنّ الأقرب فالأقرب إلى رتبة الملك أكمل هيئات و أفعالاً، فلذلك تكون أكمل رئاسة، إلى أن ينتهي إلى رتبة المهنة الملكيّة. و بيّن أنّ تلك المهنة لايمكن أن يخدم بـها إنسان أصلاً بل هي مهنة و ملكة يُرأس بها فقط.

(٢٥)ثمّ يبتدي بعد ذلك فيرتقى من أُولى المراتب فيها و هي مراتب الخدمة إلى أقرب ما فوقها من مراتب الرئاسة. ولايزال يرتقى بالقول و الصفة من رتبة سفلى إلى رتبة أعلى منها إلى أن ينتهي إلى رتبة ملك المدينة (الذي يرؤس و لايخدم).

(٢٦)ثمّ يرتقى من تلك الرتبة إلى رتبة مدبّر ملك المدينة الفاضلة و الرئيس الأوّل من الروحانيّين، و هو الذي جُعل الروح الأمين و هو الذي به يوحى الله تـعالى إلى الرئيس الأوّل للمدينة، فينظر ما رتبته و أيّ رتبة هي من مراتب الروحانيّين.

(٢٧)ثمّ لايزال هكذا يرتقى في التعريف إلى أن ينتهي إلى الإله جلّ ثناؤه و يبيّن كيف ينزل الوحي من عنده رتبة رتبة إلى الرئيس الإوّل، فيدبّر الرئيس الأوّل المدينة(أ)و الأمّة و الأمم بما يأتى به الوحي من الله تعالى فينفذ التدبير أيضاً من الرئيس الأوّل إلى كلّ قسم من أقسام المدينة أيضاً على ترتيب إلى أن ينتهي إلى الأقسام الأخيرة. و يبيّن ذلك بأنّ الله تعالى هو المدبّر أيضاً للمدينة الفاضلة كما هو المدبّر للعالم، و أن تدبيره تعالى للعالم بوجه و تدبيره للمدينة الفاضلة بوجه آخر غير أنّ بين التدبيرين تناسب و بين أجزاء العالم و أجزاء المدينة أو الأمّة الفاضلة تناسب، و أنّه يلزم أيضاً أن يكون بين أجزاء الأمّة الفاضلة ائتلاف و ارتباط و انتظام و تعاضد بالأفعال، و أنّ الذي يوجَد في أجزاء العالم من الائتلاف و الارتباط و الانتظام و التعاضد بالأفعال عن الهيئات الطبيعيّة التي لها يجب أن يوجَد مثلها في أقسام الأمّة الفاضلة عن الهيئات و الملكات الإراديّة التي لها. وكما أنّ مدبّر العالم جعل في أجزاء العالم هيئات طبيعيّة بها ائتلفت و انتظمت و ارتبطت و تعاضدت بالأفعال حتّى صارت على كثرتها وكثرة أفعالها كشيء واحد يفعل فعلاً واحداً لغرض واحد كذلك يلزم مدبّر الأمّة أن يجعل و يرسم في نفوس أقسام الأمّة و المدينة هيئات و ملكات إراديّة تحملهم على ذلك الائتلاف و الارتباط بعضها ببعض و التعاضد بالأفعال حتّى تصير الأمّة و الأمم على كثرة أقسامها و اختلاف مراتبها وكثرة أفعالها كشيء واحد يفعل فعلاً واحداً ينال به غرضاً واحداً. و نظير ذلك يتبيّن لمن تأمّل أعضاء (بدن) الإنسان. وكما أنّ مدبّر العالم أعطى العالم و جزاءه مع الفطر و الغرائز التي ركّزها أشياء أخر يستبقى و يستديم بها وجود العالم و أقسامه على ما فطرها عليه مدداً طويلة جدّاً كذلك ينبغي أن يفعل مدبّر الأمّة الفاضلة. فإنّه ينبغي أن (لا)يقتصر على الهيئات و الملكات فاضلة التي يرسمها في نفوسهم ليأتلفوا و يرتبطوا و يتعاضدوا بالأفعال دون أن يعطى مع ذلك أشياء أخر يلتمس بها استبقاءهم و استدامتهم على الفضائل و الخيرات التي ركّزها فيهم منذ أوّل الأمر. و بالجملة فإنّه ينبغي أن يتأسّى بالله و (يقتفي آثار تدبير مدبّر العالم) فيما أعطى أصناف الموجودات و فيما دبّر به أمورها من الغرائز و الفطر و الهيئات الطبيعيّة التي جعلها و ركّزها فيها حتّى تمّت الخيرات الطبيعيّة في كلّ واحد من أصناف العوالم بحسب رتبته و في جملة الموجودات، فيجعل هو (أيضاً) في المدن و الأمم نظائرها من الصناعات و الهيئات

و الملكات الإراديّة حتّى تتمّ له الخيرات الإراديّة فيكلّ واحدة من المدن و الأمم بحسب رتبته و استئهاله ليصل لأجل ذلك جماعات الأمم و المدن إلى السعادة فيهذه الحياة و فيالحياة الآخرة. و لأجل هذا يلزم أيضاً أن يكون الرئيس الأوّل للمدينة الفاضلة قد عرف الفلسفة النظريّة على التمام، لأنّه لايمكن أن يقف على شيء ممّا فيالعالم من تدبير الله تعالى حتّى يأتسي به إلاّ من هناك. و تبيّن مع ذلك أنّ هذه كلّها لاتمكن إلاّ أن تكون فيالمدن ملّة مشتركة تجتمع بها آراؤهم و اعتقاداتم و أفعالهم و تأتلف بهما أقسامهم و ترتبط و تنتظم و عند ذلك تتعاضد أفعالهم و تتعاون حتّى يبلغوا الغرض الملتمَس و هو السعادة القصوى.